هناك سبعة وزراء في الحكومة المؤقتة جمعوا حتى شهر أيلول (سبتمبر) من العام ١٩٤٨ بين الحقيبة الوزارية والمسؤولية عن احدى الدوائر التابعة للوكالة اليهودية واللجنة التنفيذية الصهيونية . والعضو الثامن بين أعضاء اللجنة الذين انتقلوا الى الحكم مع احتفاظهم بالمنصب الصهيوني هو غولدا مايرسون (مئير) ، التي تعينت سفيرة اسرائيل في الاتحاد السوفياتي (١٩٤٨ — ٤٩) . وفي التقارير الصهيونية الرسمية نقرأ ان الاعضاء الذين دخلوا في الحكومة المؤقتة قدموا استقالتهم من عضوية اللجنة التنفيذية الصهيونية اثناء دورة انعقاد المجلس الصهيوني العام في تل أبيب بين ٢٢ آب (اغسطس) و٣ أيلول (سبتمبر) ، ١٩٤٨ ، باستثناء السيد اليعازر كابلان .

لكن الرواية التحريفية تتحدث عن موقف للصهيونيين الاميركيين داخل المجلس ، اذ طالب هؤلاء باقصاء الوزراء الاسرائيليين في الحكومة المؤقتة عن عضوية اللجنة التنفيذية . فهي تقول ، مثلا ، ان المفاجأة التي شهدتها دورة المجلس الاولى بعد قيام الدولة كانت في تصميم الصهيونيين العموميين (واكثرهم من المندوبين الاميركيين) على ايجاد فصل تام بالنسبة للمسؤولين والوظائف بين حكومة اسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية . ونعرف من مذكرات ناحوم غولدمان انه وقف آنذاك ضد دعاة الفصل في الوظائف: « كنت واحدا من القلائل الذين عارضوا هذا الفصل في الوظائف ، لانني أدركت ان ما يبدو بمثابة الاجراء العادي في بلدان سوية قد يكون غير ملائم بالنسبة لنا ، ويشكل خطرا علينا » . ثم يتابع غولدمان مؤكدا : « لقد صوتت أكثرية المجلس الصهيوني العام الى جانب هذا الفصل في السلطات — فالاسرائيليون صوتوا معه بدافع الحماس للدولة ، وغير الاسرائيليين خوفا من اتهامهم بالولاء المزدوج » . هنا تدخل رواية التحريفيين من جديد لتربط بين أمرين: تحقيق الائتلاف الوطني داخل اللجنة التنفيذية التي شكلها المجلس العام ، والتوصل الى اتفاق بشأن انسحاب الوزراء الحكوميين من عضوية اللجنة . فالاوساط الصهيونية المحسوبة على الماباي — يقول التحريفيون — اخذت تراهن على العداء التقليدي بين « المابام » والتحريفيين بقصد الحيلولة دون ضم ممثل او اكثر عن الحركة التحريفية لعضوية اللجنة التنفيذية الصهيونية . لكن ميل التحريفيين الى الوقوف بجانب الصهيونيين الاميركيين ضد تحالف الماباي — المابام جعل معارضي الفصل يتراجعون عن موقفهم . كما تقدم الصهيونيون الاميركيون باقتراح يرمي الى استبدال فرع الوكالة اليهودية القائم آنذاك في نيويورك بفرع اميركي يمثل اللجنة التنفيذية الصهيونية . وسوف نعود الى تناول هذا الموضوع بعد قليل .

اما « الحل الوسط » الذي تم التوصل اليه — بعد تمديد اجتماعات المجلس — فقد تضمن العناصر التالية :

أ — انسحاب الاشخاص الذين دخلوا الحكومة المؤقتة من عضوية اللجنة التنفيذية الصهيونية ، باستثناء وزير المالية — كابلان — الذي اشترط المعارضون لبقائه في اللجنة أن يبقى دون حقيبة صهيونية .

ب — انضمام التحريفيين الى اللجنة التنفيذية الصهيونية في صيغتها الائتلافية الجديدة بعد توقيعهم على بيان (١٩٤٨/٩/١) يتعهدون فيه بما يلي :

« نعترف بكون « جيش الدفاع الاسرائيلي » هو القوات المسلحة الوحيدة لدولة اسرائيل، والتي ينبغي وضعها بتصرف الحكومة .

« نعرب عن معارضتنا الواضحة لوجود أية وحدات مسلحة ومنشقة تسعى لممارسة وظائفها في أرض اسرائيل والخارج . وسوف نحارب مثل هذا العمل .

« لن ندخل ، سواء مباشرة او بطريق غير مباشرة ، طرفا في أي اتفاق مع اية جماعة